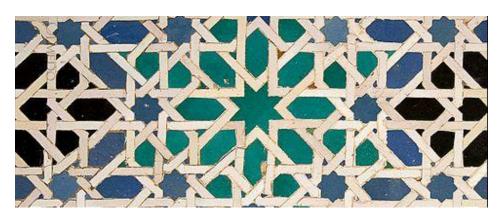
رفد عقائدي وثقافي لحضارة العصر

الدكتورة عدنان مُحَدَّد زرزور

نشر في كتاب

الدور الحضاري الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد

(سلسلة مشروعات ثقافية) مركز البحوث والدراسات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى 1421 هـ /2000م



أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439 / مايو 2018

رفد عقائدي وثقافى لحضارة العصر

الدكتور عدنان مُحِدَّد زرزور (*)

نحن لا نؤمن بصدام الحضارات ولكن بحوار الثقافات وتعارف الشعوب.. وننظر للعالم على أنه منتدى للثقافات.. ونرى أن الحضارة الغربية بوصفها حضارة هيمنة لن يقف في وجهها سوى حضارة إنسانية تقوم على الحق وليس على القوة.. ولم يعرف التاريخ حضارة قامت على روح المساواة سوى الحضارة الإسلامية.

نكتب الآن بين يدي قرن ميلادي جديد سوف يتشكل فيه عالم الغد الذي تشهده أجيال وأجيال. وقد جرت عادتنا -في العالم الإسلامي على وجه العموم بالتأريخ بالميلاد من وقت ليس ببعيد. أو جرت هذه العادة بتقديم التأريخ به على التأريخ بالهجرة النبوية! علمًا بأننا إنما دخلنا (التاريخ) بهذه الهجرة يوم أصبحنا (أمة) وصار لنا (دولة)، أو يوم صار النظام الاجتماعي والسياسي في المدينة المنورة بيد المسلمين، بعد أن كان هذا النظام في مكة بيد قريش، أو تقوده قريش. وربما كانت عادتنا الجديدة إحدى الدلالات أو المؤشرات على خروجنا من نطاق التاريخ.. هذا الخروج الذي يمكن تسميته بالسياسة الإرادة، أو بتواري ما يمكن تسميته بالسياسة الإسلامية في توجيه الأحداث و(صنع التاريخ)!

وغني عن البيان أن دخولنا في هذه الحالة كان في أعقاب انحلال الرابطة العثمانية -بغض النظر في هذا السياق عن أية أحداث وملابسات - لأننا في الوقت الذي خسرنا فيه الرابطة الإسلامية لم نربح الرابطة القومية؛ فقد رُسمت خارطتنا السياسية في هذا القرن بالأيدي الاستعمارية كما هو معلوم (في معاهدات: سايكس-بيكو، وتركمان جاي

^(*) باحث.. وأكاديمي.. (سوريا).

وكلستان وغيرها) حتى ليمكن وصف هذه الخارطة -التي ما نزال نكرسها بين ظهرانينا حتى اليوم- بالخارطة الاستعمارية، مع الإشارة إلى أن الدعوة القومية في بواكيرها الأولى كانت ذات مضمون إسلامي، لأنها جاءت في مطلع هذا القرن ردًا على سياسة التتريك، التي حاول فرضها نفر من ملاحدة الأتراك. وما تزال تلك الأيدي الاستعمارية ترسم السياسات وتتحكم في الأحداث. وهكذا خسرنا الجغرافيا وخرجنا من نطاق التاريخ.

ولا أعتقد أن في وسعنا أن نرفع عن أنفسنا وطأة الصهيونية والاستعمار والدوران في فلك الاستكبار العالمي بدون العودة إلى كيان واحد جامع يعفّي على آثار تلك الخارطة.. بل إن مثل هذا الكيان العربي الواحد والإسلامي الجامع شرط موضوعي لا لاستيعاب الحضارة القائمة بإيقاعها الخاطف في التقنية والمعلومات والكشف والاختراع، فحسب؛ بل هو شرط كذلك -وإلى حدٍّ كبير - للمشاركة والمزاحمة من جهة، وللتقدم نحو حلِّ ما باتت هذه الحضارة تحمله من هموم وما أفرزته من مشكلات من جهة أخرى.

إن في وسع الثقافة الإسلامية وقيم الإسلام الحضارية أن تتقدم بحلولها لمشكلات المخدرات والجريمة والانتحار والقلق ومشكلات المرأة والأسرة والأمراض الناجمة عن الانحلال... ولسائر المشكلات المتصلة بالعقيدة والثقافة والجانب السلوكي والقيم ونظام الحباة.

ومن المفارقات العجيبة -في سياق هذا الحديث عن الجغرافيا والتاريخ- أن الكيان الصهيوني نجح في الربط بين هذه العناصر الشلاثة: الدين؛ التاريخ؛ الجغرافيا، على الرغم من المغالطة والتعسف الشديدين، في حين أننا لم ننجح في الربط بين هذه العناصر حتى الآن، على الرغم من أن هذا الربط عندنا طبيعي وواقع، ولا يمكن عده مجرد رد فعل على ما قامت به الحركة الصهيونية في التاريخ الحديث. ولا مجال عندنا للارتياب في أن تكريس

الجغرافيا الاستعمارية عبر قوى التبعية والتجزئة سوف يحول دون عودة التاريخ العربي الإسلامي إلى الظهور مرة أخرى؛ خصوصًا ونحن نعيش عصر التكتلات الكبرى والدول العملاقة؛ وثورة المعلومات؛ وندلف إلى عصر العولمة و(منطق) السوق!

بل قد يدخل العالم الإسلامي إلى هذا العصر بين سائر الكتل الدينية الثقافية الحضارية في العالم -وتتقارب عندنا وتكاد تتطابق حدود خارطات الدين والثقافة والحضارة - عصر الحروب الحضارية، كما (بشرنا) بذلك بعض المنظرين، على رأسهم الكاتب الأمريكي صمويل هينتيغتون على جه الخصوص. ويعود السبب في هذه البشارة(!) فيما نقدر إلى أن شعور العودة إلى الذات أو إعادة اكتشافها في البلاد العربية والإسلامية في أواخر القرن الحالي هو الذي سوف نعبر به إلى القرن القادم، متسلحين في مقاومة العولمة أو عدم قبولنا بالهيمنة بالعامل الثقافي الديني في المقام الأول.

لقد لاحظ هذا (هينتيغتون) فيما يبدو حين خص الحضارة الإسلامية بالنصيب الأوفر من هذه الحروب الحضارية، أو ما أسماه صدام الحضارات؛ نظرًا لمفارقة هذا العامل في الحضارة العربية الإسلامية عنه في الحضارة الأوربية المسيحية (الكاثوليكية على وجه التحديد من وجهة نظره) تمام المفارقة، أو على نحو لا يقبل الهيمنة أو الإلحاق أو الهضم أو الاستيعاب. والواقع أن الحضارة الغربية بوصفها حضارة هيمنة واستكبار – وبخاصة ذراعها الأمريكية أو في طبعتها الأمريكية - لن يقف في وجهها سوى حضارة إنسانية تقوم على (الحق) أو على الانضمام والمشاركة، وليس على (القوة) أو الضم والإلحاق! ولا يوجد في العالم اليوم، ولم يعرف التاريخ كذلك حضارة تحمل هذه السمات، أو قامت عقائدها ومبادئها ودارت عجلتها على روح المساواة بين الأفراد والأمم والشعوب –حتى اشتركت شعوب وأعراق متعددة في صنعها – سوى الحضارة العربية الإسلامية.

ولا ندع هذه الملاحظة قبل أن نضيف إلى هذا العامل وصفًا آخر -في سياق الحديث عن الشعوب والأعراق - فنقول: العامل (الإثني) الثقافي الديني، إشارة إلى دور القوميات في العالم الإسلامي في هذه المقاومة. وغني عن البيان أن في وسع الشعوب قاطبة أن تعتمد في هذه المقاومة على جميع خصائصها الوطنية والقومية والدينية. وليست الخصائص القومية للعرب وسائر الشعوب الإسلامية موضع خلاف. ومعلوم أن انتشار الإسلام في العالم لم يكن في العالم الجديد أو في بقاع ليس لها تاريخ في العالم القديم.. ولكنه انتشر في المنطقة التي شهدت أعرق الأمم والشعوب، وأقدم المدنيات والحضارات.

فإذا أضفنا في هذا السياق ما شهدته المسيرة الفكرية لهذا القرن، وما أكدته وانتهت إليه في نهاية المطاف من خصوصية العلاقة بين العروبة والإسلام، وأنها علاقة موضوعية وليست تاريخية -فقط- كما ظن بعضنا في بعض المراحل(!) أدركنا أننا سوف نعبر إلى القرن القادم وقد انتهت المعارك المصطنعة بين القومية والدين في العالم الإسلامي، وأدركنا كذلك أن في وسعنا أن نقاوم العولمة ونرفض الهيمنة بكل ما نملكه من اللغة والتاريخ والثقافة والتراث.

ولكن هل في هذا كله ما يدل على أن المواجهة هي قدرنا الجديد؟ أو القديم الجديد؟ وهل نحن قادرين على ذلك في ظل غياب تعاون اقتصادي حقيقي، وحد أدى من التنسيق السياسي في هذه المرحلة على الأقل من مراحل المواجهة والمقاومة؟ وقد يُخشى من أن يوظف الاختراق السياسي -والضعف الاقتصادي- لمد أجل الاختراق الفكري أو التشويه الثقافي الذي لحق بنا في السنوات العجاف من هذا القرن، قبل أن نبدأ رحلة العودة إلى الذات في ربعه الأخير(!) وبحيث يتم تطويق هذه العودة والاحتيال عليها بمسميات وشعارات وممارسات كثيرة كالأصولية في المقام الأول، أو على سبيل المثال، بعد أن شهد القرن الذي نودعه نعوتًا ومسميات أخرى كانت

تطلق على الذين تبنوا في وقت مبكر هذا الخيار أو هذا الشعار، وأعني خيار الإسلام والعودة إلى الذات، مع اعتقادنا بأن الاختراق أو التشويه المذكور بات محاصرًا ومعزولاً من قبل جماهير العرب والمسلمين إلى حد كبير.

إن المسألة الثقافية هي التي تهمنا في هذا السياق دون سائر المسائل الأخرى، لأنا نود الحديث عن مدى قدرة العقيدة والثقافة الإسلامية على الإسهام الحضاري، أو التقدم لحل مشكلات هذه الحضارة؛ انطلاقًا من عدم تسليمنا -أصلاً- بصدام الحضارات الذي نُبشَّر به ويراد فرضه علينا! نحن لا نؤمن بصدام الحضارات، ولكن بحوار الثقافات أو بتعارف الأمم والشعوب، كما نطق بذلك النص القرآني الخالد: في يَتَأيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقَنكُمُ مِن ذَكْرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنكُمُ شُعُوبًا وَقِبَآبِلَ لِتَعَارَفُواً إِنَّ أَكُرَمكُمُ عِندَ اللهِ العَجرات:13).

إننا ننظر إلى العالم على أنه (منتدى) للأمم والشعوب، والثقافات والحضارات. ولهذا فإننا حين نجد أنفسنا في موقع (المواجهة) المفروضة من قبل (الآخرين) نرفض أن نضع هذه المواجهة في إطار الصراع أو الصدام المحتوم.. كما نرفض أن يكون مغزاها وعاقبتها إلغاء (الآخر) أو نسخ حضارته والتعفية على ثقافته. وهما المقولتان اللتان بشر بأولاهما (هينتغتون) وبالثانية (فوكوياما) حين أعلن عن نهاية التاريخ.. أي موت جميع النظم والثقافات الفاعلة سوى النموذج الثقافي الأمريكي!

ولكننا نفهم من ذلك أننا الأمة القادرة على المنافسة وتقديم الحلول والبدائل، أو الشراكة المقنعة في الثقافة والأخلاق ونظام القيم! ونفهم كذلك أننا أمة حين تتسق في كيان جامع فإنها تملك من الخصائص والمزايا ما يؤهلها ليس فقط للانتصار في صراعها الحضاري الممتد مع اسرائيل والمشروع الصهيوني، بل للوقوف في وجه الاستفراد الأمريكي بالحياة والأحياء؛ وبخاصة إذا كتب لنا النجاح في التنسيق مع العدوة الأخرى

للبحر المتوسط، أو مع شعوب القارة الأوروبية التي تمثل الوجه (الثقافي) للحضارة الغربية، بوصف هذه الشعوب الصانع الحقيقي لهذه الحضارة، خصوصًا وأن الفجوة بين جانبي المتوسط جانبي الأطلسي مرشحة للاتساع أو المزيد من الاتساع، وأن الفجوة بين جانبي المتوسط مرشحة للمزيد من التضييق، بحكم عوامل كثيرة لا مجال هنا للحديث عنها.

نحن لا نتحدث هنا عن الوراثة أو البديل الحضاري، ولكن عن مبدأ الظهور والمزاحمة لفترة تطول أو تقصر، وعن (ثقافة) إنسانية جديرة بأن يُبَشَّر بحا ويُدعى إليها بوصفها ثقافة (مفصلة) على (الإنسان)، إن صح التعبير، وقادرة من ثم على حل مشكلاته على الأرض، لأننا نعتقد -في ضوء معطيات الوضع الراهن- أن أجل حضارة العصر ليس بالقصير، لا لما تتمتع به من قوة مادية جبارة، نتيجة لما حققته من سبق علمي تقني في آلة السلم وآلة الحرب على حدٍ سواء، ولكن لأنها محصلة قرون من عمل العقول والتجارب، وجهود خارقة رعتها وغذتها، وما تزال ترفدها بأسباب البقاء والنماء. بالإضافة إلى أنها حضارة تحاول دائمًا أن تجدد نفسها عن طريق نقد الذات، والمراجعة والتصويب الدائمين لمناهجها وبرامجها.. بوصف هذه المناهج والبرامج من عمل العقول، وحصيلة لنظام معرفي يوصف عادة به (العلماني) لبيان مدى عقلانيته وإنسانيته، أو التأكيد على هاتين السمتين في مقابل الغيب والدين ومعارف الوحى.

فإذا ذكرنا مع ذلك (ديمقراطية) هذه الحضارة؛ بمعنى قيامها على الحرية، وإشاعتها لمبدأ تكافؤ الفرص؛ أدركنا أطرافًا مهمة من أسباب قوتها وصمودها؛ فهي قادرة على الإفادة من جميع عقول أبنائها وخبراتهم وتجاربهم، بل لعلها تعدت ذلك إلى قدرتها على (توظيف) سائر العقول والخبرات في العالم الإسلامي وسائر ما يعرف بالعالم الثالث. وبغض النظر في هذا السياق عن دورنا نحن أو دور (سياساتنا) وأوضاعنا في هجرة هذه العقول والخبرات التي أضحت (تهجيرًا) على الحقيقة.. حتى إذا جاز لنا أن

رفـــد عقائـــدي وثقــافي لحضــارة العصـــر الـــــــــــدئان * زرزور

نصف هذه العقول بالإنسان المصنَّع (!) فإن في وسعنا أن نضيف إلى ذلك: الإشارة إلى دور خططهم و(سياساتهم) هم في مصادرة ثرواتنا من المواد الخام!

ولكن ليس معنى ذلك أن هذه الحضارة دهرية، أو أن حركة التاريخ توقفت عندها أو عند بعض مشاهدها وتحولاتها! فهي ليست استثناء من سنة التداول أو التعاقب بين الحضارات! لأن القوة المادية لا تحمي حضارة من السقوط إذا اتسع نطاق الدمار النفسي والعقلي الذي يلحق به (إنسان) هذه الحضارة، أو إذا فشل في الحفاظ على أسس نهوض وتوازن المجتمعات وقيام الحضارات، والتي يمكن تلخيصها في هذا السياق أو التعبير عنها بالضروريات الخمس التي تحدث عنها علماء أصول الفقه في الإسلام. ولنا في سقوط النظام الماركسي الذي كانت تحميه قوة نووية جبارة، مثال وعبرة.. فهذا النظام الذي ارتاد الفضاء، عجز عن حل مشكلات الإنسان على الأرض! قبل أن تطويه صفحات التاريخ.

أما المراجعة والتصويب ونقد الذات، فإن أثر ذلك كله في بقاء الحضارة ومد أجلها أهم وآكد، بغض الناظر عن حدود هذا الأجل أو الأمد، لأن مسألة الزمان هنا نسبية وتخضع لجملة من الشروط الموضوعية المتعلقة كذلك بالشعوب الأخرى المتطلعة إلى القيام بدور حضاري مأمول أو مرتقب. ومع ذلك فإن من الملاحظ أن هذه المراجعة تحري ضمن إطار لا يمكن التسليم بصحته، من جهة، وفي نطاق مجموعة من القيم والمفاهيم - التي أفرزها هذا الإطار - ارتقت في حياة (القوم) إلى درجة الثوابت أو المسلمات التي لا تقبل المراجعة، من جهة أخرى. وهنا يأتي عطاء الإسلام والثقافة الإسلامية، كما سنتحدث بعد قليل.

ويتمثل الإطار المذكور في طبيعة البناء الثقافي -المادي- الذي يدل على أن ارتقاء القوم في التعامل مع الطبيعة واكتشاف سننها وتسخير قوانينها، لم يصاحبه تقدم

مماثل أو على المستوى نفسه في التعامل مع الإنسان؛ لا أقول على الرغم من وحدة (المنهج العلمي) في هذين التعاملين(!) ولكن أقول: بسبب وحدة هذا المنهج؛ لأن الإصرار على المنهج التجريبي في جميع أنواع العلوم والمعارف انبني عليه إهمال البعد الروحي من جهة، وتنكب المعرفة التي جاءت من طريق الدين والوحي من جهة أخرى. ولسنا هنا في معرض التماس الأعذار -التاريخية والموضوعية- للقوم أمام ممارسات الكنيسة ومعارفها (الدنيوية) التي كانت مفروضة عليهم، وكانت مناقضة للعقل والعلم، ولكن في معرض التأكيد على أن هذا المنهج حتى لو تمت مراجعته، وعاد (القوم) ليعقدوا مصالحة مع الدين، كما تدل مؤشرات أواخر هذا القرن، فإن ذلك لن يغير من الأمر من شيء، ما لم تجر الإفادة من الثقافات الأخرى، ومن الثقافة الإسلامية على وجه الخصوص.. لأن المصالحة مع المسيحية سوف تعيد (القوم) مرة أخرى إلى محاولات الجمع -الفلسفي- بين النص والعقل، أو إلى وضع أحدهما في مقابل الآخر! وهذه الأخيرة هي نفسها المعادلة التي كانت وراء قيام العلمانية والمنهج السابق. ولهذا فإننا ننظر إلى هذه المصالحة على أنها عديمة الفائدة أو الأثر، والأرجح أن تتم في الإطار العلماني -الراسخ- نفسه، وقد سبق للكنيسة أن قبلت هذا الحل أو (تكيفت) معه في وقت سابق، وإلا كنا أمام حركة ردة أصولية دينية إلى قرون (القوم) الوسطى!!

أما أبرز القيم والمفاهيم التي أفرزها هذا النمط الثقافي أو هذا الإطار -ولا مجال هنا للاستقصاء والشرح- فهي الإفراط الشديد في مفهوم الحرية الشخصية، والتطور المزعوم في الأخلاق والفضائل، أو فكرة نسبية الأخلاق وعدم ثبات القيم، ومفهوم الكبت الذي أشاعه التربويون، والذي يمكننا عده نتيجة للإثارة وليس للضبط (الطبيعي) أو الؤجاء! إلى جانب الأهواء والغرائز التي باتت تتحكم في صناديق الانتخاب، حتى وصل الأمر إلى إباحة الإجهاض والشذوذ وعقود الزواج بين المثلين.

رفـــد عقائـــدي وثقــافي لحضــارة العصـــر الـــــــــــدئان * زرزور

وتؤكد هذ المفاهيم -وغيرها كثير - أن المشكلة تكمن في وضع التشريع أو قواعد التحريم بيد المجتمع، نتيجة للنظام العلماني أو لـ (علمنة) المجتمع والحياة.. من السياسة إلى الجسد! وحتى دخلت هذه الحضارة في عصر الغرائز، وهو العصر الذي يمثل آخر مرحلة من مراحل سيادة حضارة من الحضارات على مسرح التاريخ.

وتكفينا الإشارة هنا -بكلمات عابرة - إلى أبرز المشكلات التي باتت تعاني منها شعوب هذه الحضارة -وإن كان يشاركها في بعضها كثير من الشعوب الأخرى - وهي: المخدرات، والعنف، والجريمة، والأمراض الناجمة عن الجنس والانحلال (الإيدز) - وإن شئت قلت: فقدان المناعة الفردية والحصانة الاجتماعية - والتفكك الذي اجتاح الأسرة أو نظام الأسرة! و(العنف) وعدم الإحساس بالمسؤولية الذي بدأ يتفشى بين طلبة المدارس، إلى جانب الترف، والشيخوخة، وفقدان المبررات، وغلبة الحياة الاستهلاكية بوجه عام.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا السياق أنه في الوقت الذي تسحق فيه المجاعات والفقر والحروب والأوبئة والظروف القاسية القارة الإفريقية، وفي الوقت الذي تئن فيه أوروبا والولايات المتحدة تحت وطأة المخدرات وسائر المشكلات السابقة التي أشرنا إليها، فإن فرصة العقيدة الإسلامية ونظام الإسلام تبدو مواتية؛ لأن كل واحدة من القارتين سوف تكون بحاجة إلى الإسلام للأسباب الخاصة بها -وما يزال الخطاب القرآني إنسانيًا وعالميًا كما سنوضح بعد قليل ولا نعتقد أن هذا الوضع يتمتع به في العالم اليوم أي دين أو ثقافة -وحضارة - كما تتمتع به الثقافة الإسلامية وشريعة الإسلام. وغني عن البيان أنه لا يوجد في العالم كذلك دين يتمتع بحضور بارز أو انتشار واسع في ثلاث قارات سوى الإسلام.

وننبه هنا إلى أننا لا نتحدث في هذا السياق -أو في هذه المرحلة- عن دخول الأوروبيين وغيرهم إلى الإسلام، ولكن عن العبور باتجاه قيم الإسلام الثقافية والحضارية،

بغض النظر عن نسبة الداخلين في الإسلام اليوم وغدًا أو بعد غد! علمًا بأن التحول إليه الذي يتم على مستوى المفكرين والقادة على وجه الخصوص، لا يُقبل تفسيره من خلال المركزية الأوروبية وعقدة التفوق، أو من خلال الروح التي عبر عنها (أوليفيه روا) بقوله: (فمن يعتنق الإسلام في الوسط المسيحي إنما يختار سيكولوجياً بنية ملة تتلاءم، بعامة، مع طبيعته كهامشي أو متحمس أو زهدي حقيقي، أي مستوحد)(1)!!

والسؤال الذي يطرح نفسه أخيرًا، يدور حول الأسباب التي (أخرت) حصاد هذه المشكلات أو النتائج حتى الآن، على الرغم من العمر المديد لهذه الحضارة ؟

ونقول في الجواب: إنه ما كان لهذه النتائج أن تظهر في عقود الحماسة وردود الأفعال، وفي ظل حركة التوسع و(الفتح) والكشوف الجغرافية والمبرر الاستعماري على وجه العموم. وليس في أيدينا ما يدل على أن تلك المفاهيم خلصت إلى حياة الأوروبيين حقيقة في هذه العقود، حيث كان أمام الأوروبي رسالة (استعمارية) ينهض لأدائها في العالم وفي آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص! حتى إن أوروبا شهدت مضاعفة عدد سكانها خلال خمسين عامًا فقط (في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: 1850–1900)، في حين بدأت تعاني بعد قرن واحد (في النصف الثاني من النصف الثاني من المشيخوخة وتناقص السكان، على الرغم من حاجتها إلى زيادة السكان في ضوء آثار الحربين العالميتين ومعطيات أخرى كثيرة.

ولم يكن لتلك النتائج أن تظهر كذلك في ظل التناقضات والتحديات الداخلية الحادة التي شهدتها الحضارة الأوروبية، والتي بلغت ذروتها في حربين كونيتين طاحنتين في النصف الأول من هذا القرن. حتى إذا امتدت بالأوروبيين حياة السلم والأمن في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر من علل ثقافة (القوم) وآثارها ونتائجها في النفس والمجتمع ما ليس بمنظور، أو ماكان بمعزل عن الظهور! ولهذا يمكننا عد النصف الثاني

⁽¹⁾ تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، دار الساقي، ط2، 1996م، ص16.

رفـــد عقائـــدي وثقــافي لحضــارة العصـــر الـــــــــــدئان * زرزور

من هذا القرن -الذي شهد صعود الماركسية والمذاهب الاشتراكية والوجودية.. وولادة الحرب الباردة! - المجال الحقيقي لاختبار صحة أحكام الثقافة الأوروبية، وصواب مناهجها وقيمها في التعامل مع النفس الإنسانية.

كما يمكننا عد السنوات الممتدة بين أواخر القرن الحالي وأوائل القرن القادم، وأعني الفترة التي يمكن قياسها بعمر جيل من الأجيال، فترة حاسمة في إعادة النظر في هذه القيم والمناهج؛ وذلك في ضوء الأمراض التي أفرزتها، والمشكلات التي أفضت إليها. ولم يعد كافيًا ولا ممكنًا بعد اليوم التصدي لعلاج هذه الأمراض والمشكلات بزيادة المخصصات المالية أو برفع عدد الأسرَّة في المستشفيات لعلاج مرضى الإيدز ومدمني المخدرات على سبيل المثال! بل لا بد من التماس العلاج في الأسباب والمقدمات؛ أي الثقافة وطبيعة القيم وقانون التحريم والتحليل!

إن علاج مشكلات بهذا الحجم لا يمكن بغير مراجعة المناهج والقيم التي انطلقت منها هذه الحضارة والمفاهيم الثقافية التي أشاعتها حول الدين والغيب والروح والمادة، والحرية، والفن، والأخلاق، والأسرة، والسياسة، وصناديق الانتخاب، وحق التشريع...إلخ. يقول جوليان هكسلي: (إن عصرنا الحالي القلق الذي جاء بعد حربين عالميتين، يشهد اليوم انهيارًا شاملاً للمعتقدات السائدة والمفاهيم الحالية الشائعة.. كما يشهد قناعة متزايدة بأن النظرة المادية الخالصة لا يمكن أن توفر أسساً صالحة للحياة الإنسانية) (1).

ونصل هنا للحديث عن الدين، الذي يوفر هذه الأسس الصالحة للحياة الإنسانية؛ ونتحدث عنه بالقدر الذي يومئ إلى (قدرته) على التصدي لمشكلات

_

⁽¹⁾ نقلاً عن كتاب: تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها للأستاذ الباحث والمفكر مجهد جابر الأنصاري، ص 342، وقد وصف الدكتور الأنصاري «هكسلي» بالمفكر الإنساني التطوري.

الحضارة القائمة أو لمشكلات العالم المعاصر، ومن زاوية النقد الذي قدمناه لهذه الحضارة؛ لبيان أن (العقلانية) و(الإنسانية) وحقوق المواطنة التي التمسها (القوم) خارج الكنيسة والتي ما زالت تبتعد بهم حتى وصلت إلى المشكلات التي أشرنا إليها موجودة في رحاب الإسلام، ولكنها لم تخرج بهم في هذه الرحاب عن الفطرة والاعتدال، ولن تسلمهم وسائر الأمم والمجتمعات إلا إلى خير.. ولا حاجة إلى التذكير بأن عقلانية الحضارة والعلمانية المعاصرة وإنسانيتها إنما تقررت على خلفية رفضها للسلطان الكنسي الذي وقف في وجه العلم، ولمعارف الكنيسة (الدنيوية) ونصوصها (الدينية) التي ناقضت العلم والعقل.

ونبدأ أولاً بالإشارة إلى مدى الحاجة الملحة للإسلام وللثقافة الإسلامية بوجه عام، وفي هذه اللحظة التاريخية على وجه الخصوص، بوصفه دينًا يلبي حاجة الإنسان الفطرية إلى الإيمان والاعتقاد.. عقيدة التوحيد التي تشويها شائبة أو لا تحتاج لتأويل! في الوقت الذي يمثل مصالحة حقيقية مع العقل والعلم، ومواءمة تامة بين الوحي والعقل، وتوازنًا مدهشًا بين الدنيا والآخرة، حتى إن لغة الأرقام -وإن كان لها مدلول في هذا السياق- تفيد بأنهما ذكرتا في القرآن الكريم بعدد متساوٍ من المرات (خمسة عشر ومائة مرة لكل منهما).

أما الأسس الصالحة التي يوفرها الإسلام للحياة الإنسانية فإنما تكمن أو تنطلق من تعامله الشامل والمتوازن مع النفس الإنسانية، ومن بناء جميع قيمه وأحكامه وفق (الطبيعة الذاتية) للإنسان، مبرأة من النظرات القاصرة للعصور، ومن ردود أفعال الأقوام!

بل يمكننا أن نأخذ من آيات القرآن وأحكام الإسلام المعيار أو المقياس الذي نقيس به صحة المبادئ والعقائد والأحكام؛ هذا المقياس الذي يتمثل في مدى تعامل هذه المبادئ والأحكام -وإن شئت قلت: الثقافات بوجه عام -تعاملاً شاملاً ومتوازناً

مع النفس الإنسانية: سواء أصنع الإنسان آلات أم لم يصنع، وسواء مضى على تلك المبادئ والقيم مئات السنين أو عشرات الأيام!!

وقصدنا بالتسوية الأولى: عدم الربط بين تقدم الإنسان في باب الوسائل، أي في شق التعامل مع المادة والطبيعة، وتقدمه في باب القيم والمبادئ والأهداف، أي في شق تعامله مع النفس أو مع الذات. ولا مجال عندنا للارتياب في أن (التقدم) الحقيقي للإنسان لا يقاس بالتقدم - أو السبق بعبارة أدق- في باب الوسائل، بل بالتقدم في باب القيم والأهداف.. بل إن هذه الوسائل في السلم والحرب إن لم (تضبط) بقيم التقوى والإيمان بالله واليوم الآخر، وأن (الخلق) كلهم عيال الله -وسائر القيم والمبادئ والأهداف الإنسانية- فإنما لا تعدو أن تكون أكثر شحذًا للأنياب وإطالة للمخالب! وما إخال الاستكبار في الأرض والرعب النووي وتحطيم النفوس الآدمية، شيئًا غير هذا. وقصدنا بالتسوية الثانية إخراج فكرة (الزمن) أو التهوين من شأنها في باب الحكم على العقائد والأفكار ونظم الحياة، لأن المفاضلة هنا ليست بين القديم والجديد أو التراث والمعاصرة! أو بين درجات أو (طبقات) الحداثة وما بعد الحداثة!!! ولكن بين الحق والباطل، والصواب والخطأ.. وما تستقيم به حياة الإنسان وما تضطرب أو لا تستقيم.. ولا يضير الحق أنه قديم، ولا يمكن للباطل أن يزهو بأنه جديد أو أنه يمثل آخر (طبعة) من طبعات الفكر، لأن عالم الأفكار ليس كعالم الأزياء! وقديمًا قالوا: إن الحق قديم. وأعتقد أن في توارى الماركسية وسقوط الإلحاد والوجودية خلال بضعة عقود خير شاهد -في هذا القرن- على ما نقول. وننبه هنا إلى أن فكرة (الزمن) هذه خالطتها فكرة (التطور)، بل اقترنت بما في عرف كثير من الباحثين -وفي النسق الماركسي على وجه الخصوص- وهذا الاقتران عندنا بحاجة إلى مراجعة وتصحيح! فقد تكون آخر طبعة من طبعات الفكر في هذا النسق (التطوري) تافهة أو مرذولة! إذا استعرنا هذ المفردة الأخيرة من أبي الريحان البيروني!

ثانيًا: أما عقلانية الإسلام وإنسانيته، فإنما تمثل أبرز الدعائم والأسس التي قام عليها (النص القرآني) حتى إنما -فيه- لا تحتاج إلى تفسير وتأويل؛ فضلاً عن التماسها والبحث عنها خارج (النص)، كما حصل في التاريخ الأوروبي!

وكما أشرنا قبل قليل، بل إن اجتهاد المجتهدين وتفسير المفسرين وتأويل المتأولين سوف يقع في دائرة الخطأ إذا تخلى عن العقلانية، أو قصر في التعامل مع البعد الإنساني في ذلك الخطاب.

ونريد بإنسانية الخطاب: قيامه على أسس واعتبارات (إنسانية) -أو آدمية- أي أنه لم يقم على أي لون من ألوان الاعتبارات المحلية أو البيئية أو الموقوتة؛ ومن ثم فإن عدم التزام (الناس) -الناس في أي عصر - بمضمون هذا الخطاب، سوف يفضي بمم إلى مثل المشكلات التي أشرنا إليها، والتي تئن تحت وطأتها اليوم مجتمعات كثيرة؛ وهذا معنى أن حياهم لن تكون طيبة وإن اعتقدوا ذلك لبعض الوقت أو في بعض العصور: قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُو مُؤُمِنٌ فَلَنُحْيِينَاهُ حَيَوةً طَيِّبَةً ﴾ والنحل: (النحل: 97)، أي إن السعادة الحقيقية والحياة الطيبة لن تكون من نصيب المجتمعات التي تخلت عن العبادة والإيمان، ففقدت بذلك معنى الوجود ومبرراته، أو التي عملت غير صالح من الأعمال، بل (ارتكبت) الفواحش والآثام كالقتل، والزنا، والشذوذ، والخمر، والمخدرات، وسائر ما حرمه الإسلام.

ومن هناكانت القاعدة القرآنية في التحليل والتحريم -كذلك-: الخبيث والطيب.. قال تعالى في وصف النبي في ووصف الشريعة التي نزلت عليه: ﴿ وَيُحِلُّ وَلَعُرِنُمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَيْثَ ﴾ (الأعراف:157)، أي إن ماكان من جنس الخبيث - في أي باب من أبواب الأقوال والأفعال والأخلاق والعوائد... إلخ- فهو حرام، وسوف يبقى حرامًا إلى يوم القيامة، وأن ماكان من جنس الطيبات - في أي باب

كذلك- فهو حلال، وسيبقى حلالاً إلى يوم القيامة. حتى كان في مقدرونا أن نستدل بالتحريم على الخبيث.

ولنا أن ننظر في ضوء ذلك في حال المجتمعات الإنسانية التي (خاضت) في الخبيث وأصرت عليه.. ونذكر في هذا السياق فقط بالإيدز والمخدرات -أو بالطاعون الأسود والأبيض - وأثرهما في تمديد المجتمعات الإنسانية وتحويل حياتها إلى جحيم! قانون الحياة الطيبة في الإسلام إذن: الحال الطيب، أما الحياة (الخبيثة) فتقوم على الحرام الخبيث.. أيًا كانت العقول التي تبرره أو تزينه وتحامي عنه؛ قال تعالى: ﴿ قُل لا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَالطَيِّبُ وَلَو أَعْجَبُكَ كُثُرةُ ٱلْخَبِيثُ ﴾ (المائدة:100).. لأنه في المحصلة الأخيرة أو في النهاية ليس أكثر من (أهواء) قال تعالى: ﴿ أَفَرَهَيْتَ مَنِ اَتَّخَذَ إِلَهَهُ هُوبُهُ ﴾ (الجاثية:23) ؟!

وإذا جاز لنا أن نسمي كل ما يدخل في نطاق التحريم والتحليل (أشياء)، فإنه لا يمكن النظر أو الدعوة (لتعديل) أحكام القرآن (!) إلا إن جاز على (الطبائع) التي خلقت عليها الأشياء أن تتبدل! وعلى طبيعة الإنسان، أو على خلقه وتكوينه -في أشواقه وضروراته - أن تُنسخ أو تُعدل! وهيهات...

بقي أن يقال: إن الخطاب القرآني إذا كان (مفصلاً) على الإنسان -إن صح التعبير - بمعنى أن (واقع) الإنسان في زمن بعينه وبيئة بعينها ليس هو الحاكم على هذا الخطاب، أو أنه لم ينزل رعاية لهذا الواقع واستجابة له.. فهل يعني ذلك إنكار تعدد هذا الواقع عبر الزمان والمكان ؟

ونقول في الجواب: لا، لأنه ليس في وسع أحد إنكار هذا التعدد... ولكن أثره -أي هذا التعدد- ليس في السماح بالقفز على (طبيعة الأشياء) التي أشرنا إليها قبل قليل.. بحيث ينقلب الخمر والزنا والشذوذ والمخدرات -ربما عبر التطور المزعوم كذلك-

من التحريم إلى التحليل! وإن شئت قلت: إن هذا الأثر ليس في الضروريات أو في قواعد التشريع وأصول الأحكام، ولكن في صور الفهم لهذه الأصول والقواعد، وفي شروط تنزيلها على هذا الواقع المتعدد للشعوب والأقوام، والمتغير –أو المتطور – عبر العصور والأزمان، حتى كأن القوانين والشرائع المتعددة في أي خطاب بيئي وزماني يقابلها الفهوم والآراء المتعددة في خطاب القرآن الإنساني والعالمي...

ولا شك في أن صور الفهم والتنزيل -المتعددة عبر الزمان والمكان- تعني عقلية الخطاب أو عقلانيته، خصوصًا إذا علمنا أن تلك الأصول والقواعد ذاتها جاءت (معللة) أو معقولة المعنى، كما يقول علماء الأصول... حتى إنها -وقد نزلت في لحظة تاريخية معينة قبل مئات السنين- أشارت إلى التقاء العقل بما، ودلالته على ما دلت عليه حين يتجرد من تلك الأهواء! وكلما اتسعت عند الإنسان دائرة النظر والفكر والتدبر، وارتقت به التجارب وضروب المعاناة خلال العصور؛ قال تعالى: ﴿ إِنّ هُوَ إِلّا ذِكْرٌ لِلْقَالِمِينَ ﴾ وَلَنَعْلَمُنَّ نَبَاّهُ بَعْدَ حِينٍ ﴿ (ص: 87-88)، أقول: (ارتقت)، وأعني الارتقاء الحقيقي، لأن الإنسان قد يتصور ذلك وهو ينتكس ولا يرتقي... وها هي الشيوعية القريبة أقامت مجتمعًا لم تكن فضائله أكثر من رذائل موقوفة التنفيذ، وإخلاء وهو من المسلاح، وإخلاء الصندوق من المال المطموع فيه! فضلاً عن حجرها على العقل حجرًا بات -عندنا الصندوق من المال المطموع فيه! فضلاً عن حجرها على العقل حجرًا بات -عندنا على الأقل- مضرب الأمثال! فأين هي الأخلاق التي تعقيى -وحتى تضارع- على أخلاق وفضائل الشريعة ؟ وأين هو العقل الذي يقف في مقابل النص أو الدين ؟

وربما كانت إشارتنا حول التقاء العقل مع هذه الشريعة، أو انتهائه إلى أحكامها على هذا النحو، أحد الأسباب المهمة التي تقف وراء إشادة القرآن بالعقل الإنساني، واحتفائه به، وتعويله عليه على نحو غير معهود في خطاب سائر الأديان.. بل في خطاب الفلاسفة في بعض الأحيان! ولا نجد في هذا السياق خيرًا من الاستشهاد بما

رفـــد عقائـــدي وثقــافي لحضــارة العصـــر الــــــــــــــدنان ﷺ زرزور

كتبه الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد، قال رحمه الله: (... ففي كتب الأديان الكبرى إشارات صريحة أو مضمونة إلى العقل أو إلى التمييز، ولكنها تأتي عرضًا غير مقصودة، وقد يلمح فيها القارئ بعض الأحايين شيئًا من الزراية بالعقل أو التحذير منه، لأنه مزلة العقائد وباب من أبواب الدعوى والإنكار.

(ولكن القرآن الكريم لا يذكر العقل إلا في مقام التعظيم، والتنبيه إلى وجوب العمل به والرجوع إليه، ولا تأتي الإشارة إليه عارضة ولا مقتضبة في سياق الآية، بل هي تأتي في كل موضع من مواضعها مؤكدة جازمة باللفظ والدلالة، وتتكرر في كل معرض من معارض الأمر والنهي التي يحث فيها المؤمن على تحكيم عقله، أو يلام فيها المنكر على إهمال عقله وقبول الحجر عليه. ولا يأتي تكرار الإشارة إلى العقل بمعنى واحد من معانيه التي يشرحها النفسانيون من أصحاب العلوم الحديثة، بل هي تشمل وظائف الإنسان العقلية على اختلاف أعمالها وخصائصها، وتتعمد التفرقة بين هذه الوظائف والخصائص في مواطن الخطاب ومناسباته، فلا ينحصر خطاب العقل في العقل الوظائف والخصائص في القيل المدرك، ولا في العقل الذي يناط به التأمل الصادق والحكم الصحيح، بل يعم الخطاب في الآيات القرآنية كل ما يتسع له الذهن الإنساني من خاصة أو وظيفة، وهي كثيرة لا موجب لتفصيلها في هذا المقام المجمل؛ إذ هي جميعًا مما يمكن أن يحيط به العقل الوازع، والعقل المدرك، والعقل المفكر الذي يتولى الموازنة يمكن أن يحيط به العاني والأشياء)(1).

ولا يحسن أن ننهي الكلام في هذه المسألة قبل أن نشير إلى قضية هامة في الفكر الإسلامي لها علاقة بكل هذا الذي نقول من جهة، وتبرز في الوقت نفسه مدى قدرة العقيدة الإسلامية على حل معضلة الإيمان والاعتقاد في الفكر الديني المسيحي من

⁽¹⁾ التفكير فريضة إسلامية للأستاذ العقاد، رحمه الله، ص-8، المكتبة العصرية، لبنان.

جهة أخرى. وإن شئت قلت: في الفكر الذي أنجب العلمانية والمنهج العقلي، أو قام بتقديم (الحل العقلي والعلمي)، إن صح التعبير.

وهذه القضية هي المعجزة أو المعجزات؛ فقد لعبت المعجزة دورًا رئيسًا في الدعوة إلى الإيمان بالمسيحية، وبوصف المعجزة -في المسيحية وسائر الأديان السابقة - أمرًا مناقضًا للعادة، ومخالفًا للمألوف من سنن الكون وقوانين الطبيعة، كما يقولون. وغني عن البيان أن المعجزات -هذه - لا تخاطب العقل، بل هي إلى تجاوزه وإبطال عمله أقرب، أو أنه -أي العقل - ليس معنيًا بأمرها بإقرار أو إنكار في أحسن الأحوال.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن هذه المعجزات قد وقعت في الماضي، وأن (القوم) مطالبون بالإيمان اليوم –أو منذ انقضاء عصر المسيح وسائر (الرسل) – بحكم هذا الوقوع؛ أدركنا طرفًا مهمًا من مشكلات الإيمان والاعتقاد في الفكر الأوروبي؛ وبخاصة مع اضطراب النقل وعدم صحة الأسانيد، لأن هذه الأسانيد لم تثبت أمام قواعد النقد (العلمي) وقواعد التوثيق؛ كما أوضح ذلك الفيلسوف (اسبينوزا) في رسالته في اللاهوت والسياسة. وأدركنا كذلك معنى وأسباب كثيرٍ من مقولاتهم في هذا الباب، وهي كثيرة معلومة لدى المختصين، وإن كان من أبرزها في هذا السياق –فيما نقدر – مقولة إمام الفلسفة النقدية (كانت) في قسم العقل إلى نظري وعملي! وزعمه أو ظنه أن الدين لا يمكن أن يبنى على العقل! ولكن على قواعد من الأخلاق، وأن عقيدة ما وراء الطبيعة ليست من اختصاص العقل العملي، أي أن الإيمان يقوم على النسليم أو مجرد التسليم ليس غير.

وكأتيّ (بكانْت) بهذه المقولة يشير إلى معجزات دينه وشفاعة قدّيسيه.. لأن الغالب على المرء أن يفكر في (الدين) من حيث يشعر أو لا يشعر على النحو الذي نشأ عليه أو انتهى إليه. لا غرو أن يكون هذا التقسيم لا محل له في العقيدة والفكر الإسلامي، خصوصًا وأن معجزة الإسلام الكبرى، أو التي جُعلت مناط الإيمان

والاعتقاد، وهي القرآن الكريم، هي المعجزة التي يعمل العقل لفهمها، وليست هي المعجزة التي توقف عمل العقول! بل إن وقوف (الإنسان) على آفاق هذه المعجزة وميادينها، بوصفها معجزة عقلية عملية بيانية في وقت واحد، يكون بمقدار إمعانه أو إعماله للعقل لا بمقدار إهماله! وبمقدار ما يقف عليه -عبر العصور - من قوانين الكون وسنن الطبيعة، لا بمقدار ما يتم -أمامه- من وقفها أو تعطيلها، وأخيرًا بمقدار ما يترتقى في سلم النقد وبلاغة اللسان في لغة العرب، وفي سائر لغات الشعوب والأقوام. بل لعل ما قدمناه قبل قليل يذكرنا أيضًا بأن (الشريعة) أو الأحكام التي تحدثنا عنها، مَثَلُها مَثَلُ المعجزة! فهي الشريعة التي يعمل العقل لفهمها وليست هي الشريعة التي تبطل عمل العقول.. لأن الشرح والتفسير، أو الفهم والتنزيل، وهي المهمة التي تسمى (الاجتهاد) أو تشكل فحواه، تدل على أن (العقل) عندنا ليس نقيض (النص) أو أن أحدهما يوضع في مقابل الآخر.. بحيث يجب علينا أن نتخير أو ننقسم! لأن الاجتهاد يمثل عمل العقل في النص. فإذا وقفنا على الأصول والقواعد التي تضمنها هذا النص ولحظنا قبل ذلك الطبيعة العمومية للخطاب القرآني؛ علمنا مدى الساحة الواسعة التي تركها القرآن ليملأها العقل الإنساني بتجارب العصور... ويمثل عمل العقل في هذه الساحة -في ضوء تلك القواعد- الشق الثاني من عمل العقل في الشريعة.. هذا فضلاً عن العمل الذي وكله الإسلام للضمير الإنساني، في جميع الأحوال، وفي الوقت الذي قام بتربية هذا الضمير والارتقاء به إلى المقام الذي لا تخطئه الذرة الواحدة من خير أو شر: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكُوهُ إِنَّ وَمَن يَعُمُلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (الزلزلة: 7-8).

هذا هو الذي دل عليه قول النبي على في الحديث: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لأُتِّمَ مَكَارِمَ

الأَخْلاقِ» (1)، وقوله في الحديث الآخر: «الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، حَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ الْأَخْلاقِ» (2)، في دلالة واضحة على اعتداد الإسلام بكل ميراث الإنسانية ومنجزاتها في الحكمة ومكارم الأخلاق.. سواء أكانت نبوية سابقة، أم عقلية سابقة ولاحقة. وإن من السهل على العقل أن يدك أن هذه هي طبيعة الدين الذي نزل مصدقًا لما بين يديه من (الكتاب) ومهيمنًا عليه.. والذي جاءت أحكامه عامة وممتدة إلى يوم الدين.

من هذا الموقع العقلي والإنساني، ومن موقع الانفتاح -هذا- على الحضارات والثقافات، وأن علاقة الخطاب الإسلامي بـ (الآخر) علاقة إتمامية تكاملية وليست إقصائية عدمية، تأتي فكرة هذه السطور حول رفد الحضارة المعاصرة، ومحاولة تصحيح مسارها، والمواءمة بين تقدمها التقني الهائل حقًا والذي لم يسبق له مثيل، والذي عبرنا عنه بتعاملها مع المادة والطبيعة؛ وبين قيم الإسلام وأحكامه الخالدة في التعامل مع الإنسان.

وإذا كنا نحن المسلمين قد (تخلفنا) في حياتنا وسلوكنا عن هذه القيم والأحكام منذ سنوات طويلة، فإن علينا ألا نطمع في سنوات قريبة أو مماثلة في أن نجلس على مقعد السيادة في التاريخ! فلا أقل من أن نعود لتجسيد قيم الإسلام يومًا بعد يوم.. وأن نرى هذه القيم قد أخذت طريقها إلى عقول الذين صنعوا الحضارة الراهنة وقلوبهم، والذين لا يزالون يملكون الفعل والقدرة على التصرف و(الإرادة) التي يملونها على حركة التاريخ. ويومها سوف يجدون صفاء أرواحهم لا في المخدرات ولكن في العقيدة والإيمان، ويجدون أفئدتهم لا تُطمس، وسُرُج عقولهم لا يُطفئها الدين، بل تتألق بنور الوحى، وسوف يجدون مطالب أجسادهم لا تُستبعد ولا تُستقذر! لكن فقط تهذب

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في الأدب المفرد، رقم 273، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

⁽²⁾ أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد صحَّ عن الحسن البصري وسفيان الثوري وغيرهما قريباً منه.

رفـــد عقائـــدي وثقــافي لحضــارة العصــر الــــــــــدنان * زرزور

وتضبط.. ويعاد بها إلى الزواج والفطرة ونظام الأسرة، أو إلى رحاب (إنسانية الإنسان)... بل آدميته، لأنه لا آدمية حيث لا أسرة!

أما نحن -العرب والمسلمين - الذين قد يحتل الإسلام مواقع متقدمة علينا في عالم الغد، بل سيفعل ذلك -إن شاء الله - في ضوء الثوابت والمؤشرات ومعطيات التاريخ: ﴿ هُو الَّذِي الَّهِ مَلَ رَسُولَهُ بِاللهُ دَى وَدِينِ الْحَقِي لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِهِ مَلَ الوصول (التوبة:33)، فإن مصابرة طويلة وتضحيات جسامًا تنتظرنا على الطريق قبل الوصول إلى عصر الولايات المتحدة العربية أو اتحاد الجمهوريات الإسلامية!! بدءًا بالانتصار على النفس، وفي (معركة تحقيق الذات)، بحسب عبارة أستاذنا (مُحَد المبارك) رحمه الله، وعلى كل العوامل التي تشدنا إلى الخلف من القبلية والطائفية وسائر عقد التاريخ وحزازاته ومشكلاته. ومرورًا بالمعركة الحضارية الشرسة والممتدة مع الصهيونية وإسرائيل والاستكبار العالمي. وأخيرًا مع العولمة المتوحشة، أو التي ليس لها ضمير، والتي تريد تحويل العالم إلى صالة قمار! حتى نصل إلى وعد الله الذي لا يتخلف. والذي يعد أقوى الحوافز للوصول إلى عصر الظهور والتمكين في الأرض.

ويملك المثقفون، أو في وسعهم في أول المراحل، أن يكرسوا الوحدة اللغوية الثقافية للأمة، وأن يتداعوا في ظل العامل الثقافي الذي تحدثنا عنه إلى (عقد ثقافي/اجتماعي)، أو عقد اجتماعي يسلم بحق الاختلاف، وبالتعددية الاجتهادية، وبالديمقراطية الحقيقية، والشورى، وحقوق الإنسان، كما يسلم بمسألة الحرية وحدودها ولزوم العدل الاجتماعي، مع تجاوز الفهوم التراثية المغلوطة والمعاصرة القاصرة، والتي لا تزال تحجب الحقيقة وتشوّه صورة الإسلام.

كما يملك السياسيون تحقيق حدٍ أدنى من المصالحة والتنسيق بين الأنظمة والدول

العربية والإسلامية.. وصولاً إلى (إحياء) التكتلات الإقليمية والقومية والدينية/الحضارية، أو نفخ الروح فيها.. وبخاصة جامعة الدول العربية التي لم تتطور بعد أكثر من نصف قرن مر على إنشائها! إن لم تكن قد شهدت بعض التراجع، في الوقت الذي كان من الممكن –أو الواجب – أن تتحول إلى اتحاد للدول العربية، وكذلك الحال في منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان من الممكن أن تتحول إلى جامعة للدول الإسلامية! أو منظمة للتضامن الإسلامي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

فإن لم يكن هذا ولا ذاك -من هذه الآمال والطموحات العظام- فلا أقل من أن تنجح منظمة المؤتمر الإسلامي في تغيير اسمها على الأقل، أو بعد هذه السنوات الطوال.. بحيث يكون (الإسلام) وصفًا للدول وليس للمؤتمر! فربما عكس هذا التغيير قناعة بعض الأنظمة في أن شعوبما ما تزال مسلمة في جميع الأحوال، وأنحا ترفض (علمنة) الحياة والسلوك في كل حال!

والحمد لله رب العالمين.